أزمة دارفور
دراسة تاريخية في الأسباب والتحديات

د. ذاكر محي الدين عبد الله*

شهد السودان منذ استقلاله عام ١٩٥٦، تطورات سياسية مختلفة ومتنوعة، تناغمت مع تنوعه الثقافي والاثني والحضاري، وغذا هذا التنوع مصدرا للصراع وعدم الاستقرار فيه. وجاء اندلاع التمرد في دارفور في شباط عام ٢٠٠٣ ترجمة حقيقية للصراعات الداخلية والخارجية،التي القت بظلالها القاتمة على السودان كله.

وفي الوقت ذاته، عكس التمرد تناقضات حادة عديدة تتقاطع فيما بينها، فهي تداعيات صراع التنقل والاستقرار، صراع الريف والحضر، صراع العرب والأفارقة(الزرقة)، صراع الأسلمة والعلمنة، فضلا عن تحدي الإرادات بين سلطة المركز والهامش، تسبب بمجملها في فشل محاولات الحكومة حسم التمرد عسكريا، وتعثرت جهودها للتسوية سلمياً. في الوقت الذي ساءت فيه أوضاع الإقليم إنسانيا، مع تعاظم الضغوط الدولية والهجمة الإعلامية، التي جعلت من الأزمة تخرج عن نطاق السيطرة قطريا. ذلك من التناقضات العديدة التي أفرزتها تداعيات الأسباب واظهرتها التحديات.

إشكاليات الموقع والتركيبة الاثنية:

يقع إقليم دارفور بين خطي طول ٢٢ و٢٧ درجة شرقا، وخطي عرض ١٠ و ١٦ درجة شمالا. وتبلغ مساحته ٥٤٩ ألف كيلومتر مربع[١]، أي ما يماثل مساحة فرنسا. وهو أحد الأقاليم الستة التي تضمنها التقسيم الإداري القديم للسودان، إلا انه بموجب المرسوم الدستوري العاشر لسلطة الإنقاذ في السودان، الصادر عام ١٩٩٤، قسمت البلاد الى ٢٦ ولاية تضم عددا من المحافظات والمحليات التي

* مدرس/قسم التاريخ/كلية الآداب/جامعة الموصل.

(١) من مجموع مساحة السودان البالغة اكثر من مليوني كيلومتر مربع.

تعد اصغر الوحدات الادارية في هذا النظام، وللإقليم ٦٠ نائبا في البرلمان السوداني[١].

وبموجب المرسوم السابق، اصبح الإقليم يضم ثلاث ولايات هي: ولاية شمال دارفور، وهي على العموم ارض صحراوية، يقطنها مربو الجمال من القبائل البدوية(العربية والأفريقية)، وهي أيضا في نطاق المناخ الصحراوي الجاف. ولا سيما جنوب دارفور وغرب دارفور،اللتان يمتازان بكونهما هضبة واسعة يوجد فيها جبل ماره(مرّه)، وهو أعلى قمة جبلية في السودان[٢]. ويقع جزء كبير من هاتين الولايتين في نطاق السافانا الغنية، وجزء منهما في نطاق السافانا الفقيرة. وعليه تتعايش في هاتين الولايتين القبائل الرعوية الى جانب القبائل الزراعية المنتشرة في سهول ومنحدرات الهضبة[٣].

يدين جميع سكان الإقليم البالغ عددهم ٦ ملايين نسمة بالإسلام، الذي كان سببا كافيا للتعايش والتفاعل الإيجابي والاختلاط العرقي بين سكان الإقليم عن طريق التزاوج والمصاهرة. فنتيجة لذلك أيضا، فان ثقافة سكان الإقليم هي الثقافة العربية الإسلامية وان اختلطت في العديد من مناطقه بالاعراف والتقاليد المحلية، وبذلك فان دارفور المعروفة بكثرة حفظة كتاب الله، والمشايخ والخلاوي، تمثل جسرا للتواصل بين الجزء الغربي من القارة السمراء مع الوطن العربي[٤] ومع ذلك، فقد جاء اندلاع التمرد ليعكس طبيعة الحراك وعدم الانسجام السياسي- الاثني

---

[١] موسىالمباركالحسن،تاريخدارفورالسياسي،ط٢،دارالخرطوم،الخرطوم،١٩٩٥،صفحات متعددة.

[٢] يزيد ارتفاعه على ٣٥٠٠ م فوق مستوى البحر.

[٣] محمد الأمين عباس النحاس،((ازمة دارفور :بداياتها وتطوراتها))،مجلة المستقبل العربي،بيروت،السنة٢٧،العدد٣١٢،شباط٢٠٠٥،ص٧٠ ومابعدها.

[٤] لمزيد من التفاصيل ينظر :عبد المجيد عابدين، تاريخ الثقافة العربية في السودان،ط٢، دارالثقافة،بيروت،١٩٦٧،صفحات متعددة:الحسن،المصدرالسابق،ص١٠وما بعدها.

الذي يعاني منه السودان، بل عموم الأقطار العربية، مما فسح المجال أمام القوى الاستعمارية للتدخل من خلالها(١).

تقطن في الإقليم، مجاميع قبلية وعرقية من أصول عربية وافريقية، يقارب مجموعها ١٠٠ مجموعة، من أهمها قبائل الفور والزغاوة والمساليت والبقارة وغيرها. وبموقع الإقليم في غرب السودان، فقد شكلت حدوده القريبة، حدود السودان الخارجية مع مصر وليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى.

وبحكم هذا الموقع كان للعديد من المجاميع القبلية امتداداتها العرقية والقبلية في الدول المجاورة للسودان، لا سيما ان الحدود في هذه المنطقة تخلو من الحواجز الطبيعية، لأنها ارض منبسطة تسمح بالأنتقال من الإقليم واليه بكل سهولة ويسر. مما كان له تأثيراته السلبية البعيدة المدى، لتسببه في تهيئة أجواء سياسية وعسكرية تتسم بقلة الاستقرار وعدم استتباب النظام ورسوخه في هذه المنطقة بحكم كونها معبراً ونقطة اتصال بين المجاميع القبلية والعرقية التي تقطن الإقليم ودول الجوار الجغرافي(٢). وهو بذلك له أهمية جيوستراتيجية كبيرة فهو يعد منطقة عازلة بين النفوذ الفرنسي والانكلو ساكسوني، فالقارة الأفريقية عموماً منقسمة بين هذين النفوذين منذ أن عرفت هذه القارة الهجمات الاستعمارية المنظمة في القرن التاسع

---

(١) لعل في مقالة مجموعة الأزمات الدولية المعنونة:((عندما يقتل المسلم أخاه)) خير مثال على هذا الحراك السياسي – الاثني في السودان، كما ان هذه المشكلة يعاني منها العديد من الأقطار العربية. للتفاصيل ينظر : http://www crisis group.org.

(1) The Washington post. Jane 3, 2005.

وعماد لطفي،((الصراع من اجل البقاء))، موقع العرب اون لاين. http://www.alarab online.org.

عشر[١] فضلا عن الأطماع الألمانية والإيطالية، حيث صارت من المناطق التي تتسابق اليها الدول الاستعمارية للسيطرة عليها[٢].

جدول التسمية والهوية:

كانت دارفور، التي تعني ديار الفور نسبة الى سلطنة الفور، التي كانت قد نشأت فيها سلطنة إسلامية مستقلة منذ القرن ١٧م ، والتي لعبت دوراً كبيراً في نشر واستقرار الإسلام في أواسط أفريقيا. وهذه السلطنة تمتعت باستقلالها التام عن السودان بحدوده المشكلة عام ١٨٢١ على يد محمد علي باشا والي مصر[٣]. إلا انه بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى أقدمت بريطانيا على إنهاء هذه السلطنة وضم الإقليم نهائيا الى السودان في عام١٩١٦[٤]. ويبدو أن لهذه التسمية تداعياتها لدى بعض القبائل الأخرى القاطنة في الإقليم، التي تعد اقتصار التسمية على الفور غبنا لها، لا سيما انها قبائل كبيرة الحجم. وعلى هذا فقد ظهرت دعوات متفرقة

---

[١] النحاس، المصدر السابق، ص ٧٠ وما بعدها.

[٢] لمزيد من التفاصيل ينظر:مكي شبيكة،السودان عبر قرون، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٥،ص ص٤٦٧ –٤٨٤، يونان لبيب رزق، السودان في عهد الحكم الثنائي الأول، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ص ٣٥٠–٣٥٨.

[٣] قامت سلطنة الفور على يد قبائل الكنجارة، وهم من القبائل القادمة من بحيرة تشاد ومن تونس. وهم ينتسبون الى ابي زيد الهلالي. وبلغت هذه السلطنة اوج قوتها في عهد السلطان محمد إدريس ١٥٣٦–١٥٤٥. للتفاصيل: عابدين، المصدر السابق، ص ص ٤٦–٤٨.

[٤] أعلن آخر سلاطينها، علي دينار وقوفه الى جانب الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، فقامت بريطانيا بتحشيد جيش مكون من ٣ آلاف مقاتل، وتمكنت من إنهاء السلطنة على اثر معركة غير متكافئة بين الطرفين وهي موقعه(بز نجيه) في ٢٢ أيار ١٩١٦. للتفاصيل ينظر: زاهر رياض، السودان المعاصر منذ الفتح المصري حتى الاستقلال، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٥، ص ص ٢٤–٣٢، شبيكة، المصدر السابق، ص ص ٤٨٣–٤٨٥.

لتغيير اسم الإقليم، لقيت استجابة لدى بعض هذه القبائل لاقامة دولة الغرب الكبرى[١].

محركات الأزمة:

من الملاحظ انه لا يمكن تصنيف النزاع والحرب الدائرة في إقليم دارفور حالياً. في إطارها القبلي فقط. كما لا يمكن بالقدر ذاته تحميل الحكومة السودانية المسؤولية الكاملة، فهو صراع معقد تتداخل فيه العوامل البيئية والعرقية من ناحية، والسياسية والاقتصادية والأمنية الداخلية والخارجية من ناحية أخرى.

ان لجغرافية اقليم دارفور، من حيث ضخامة واتساع مساحته، ومتآخمة حدوده الشمالية والغربية لاربع دول، وتداخل أنماط النشاطات البشرية السائدة على امتداد الإقليم من رعي وزراعة، مع الوشائج الواضحة في الاعراق والقبائل، في مجملها قد تسببت، كما يبدو، في تهيئة اجواء اجتماعية وسياسية تتسم بعدم استقرار واستتاب النظام ورسوخه في الإقليم. وزاد من حدتها التبدلات المناخية الحادة من موجات جفاف وتصحر وجراد ضربت الإقليم في أوقات متعاقبة وبشكل ملحوظ، منذ أواخر السبعينات من القرن الماضي[٢].

وقد شهد الاقليم في العقود الثلاثة الاخيرة من القرن الماضي، العديد من حالات النزاع والاضطراب اتخذت اشكالاً واسباباً مختلفة. وهناك إشارات الى أن الإقليم كان معبأ للانتفاض ضد سلطة المركز منذ عام ١٩٧٧، مما ترجم فعلياً في الانتفاضة التي شهدتها دارفور عام ١٩٨١، والتي قادها مجموعة من اتباع حزب الأمة ممن لجاءوا الى الإقليم بأعداد كبيرة، بعد فشل محاولة تموز عام ١٩٧٦

---

[١] يرى البعض أن قبائل الفور ذات أصول عربية، عابدين، المصدر السابق، ص ص ٤٦ – ٤٨، سليمان حامد الحاج،((دارفور وضع النقاط على الحروف))، موقع ميدان نيت، http://www.midan.net.

[٢] صحيفة الأهرام،(القاهرة)، ٢آب٢٠٠٤،عمر الطيب،((الجذور التاريخية لمشكلة دارفور)).موقع شبكة البي بي سي العربية،٢٦ آب٢٠٠٤، http://BBCArabic.com

الانقلابية، والتي ضمت مجموعة كبيرة من عناصر حزب الأمة المعارض[١]. وكانت هذه الانتفاضة قد اندلعت بعد قيام الرئيس نميري بتعين الطيب المرضي، وهو من غير أهل دارفور حاكما عليها، فاضطر على أثرها الرئيس نميري الى عزله وتعيين احمد إبراهيم دريج وهو من أبناء دارفور حاكما عليها[٢].

من الملفت للنظر التبدل الحاصل في التعامل بين القبائل العربية والأفريقية في الإقليم، إذ كان من المتعارف عليه سماح القبائل الأفريقية للقبائل العربية الرعوية المرور عبر أراضيها في فترة تبدل المناخ من كانون أول حتى أواخر أيار من كل عام حيث يبدأ موسم الأمطار[٣]. إلا أن هذه العلاقات الحميمة انهارت فتبدلت بين الطرفين بسبب إقدام المزارعين الذين يسكنون نسبة ٧٥% من سكان الإقليم على منع الرعاة الذين يشكلون ما يقرب من ١٥% من سكان الإقليم، من دخول أراضيهم وقيامهم باتخاذ كل التدابير الكفيلة بتحقيق ذلك مثل ردم الآبار وحصد ما تبقى من المحاصيل بعد الحصاد، والتي كانت تقتات عليها مواشي الرعاة أثناء مرورها في أراضي المزارعين[٤]. والملاحظة الجديرة بالاهتمام، إن هذه النزاعات والصراعات قد تقارب وقوعها وازدادت وتيرتها منذ أوائل الثمانينات وكانت ولاية جنوب دارفور اكثر أنحاء الإقليم عرضة لتلك النزاعات التي تتصاعد وتيرتها باطراد كلما كانت معدلات الأمطار قليلة أو دون المتوسطة[٥].

---

[١] صحيفة أخبار اليوم،(الخرطوم)، عدد ٢٤ تشرين أول ٢٠٠٤.

[٢] النحاس، مصدر سابق، ص ٧٠ وما بعدها.

[٣] انظر تقرير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حول تأثيرات تبدلات المناخ في الأوضاع بدارفور في موقع جامعة كولومبيا. http://www.cioenet.org.

[٤] فهمي هويدي،((شكوك وراء تفجر قضية دارفور وتدويلها))،صحيفة الشرق الأوسط،لندن،٢٦ تموز ٢٠٠٤.

[٥] ابرز هذه النزاعات التي وقعت خلال الفترة ٨٢-١٩٩١، كانت بين لقبائل الرزيقات والزغاوه والتعايشية والقمر وهلبه والفور وغيرها من القبائل القاطنة في الإقليم، النحاس، المصدر السابق، ص ٧٤ – ٧٥.

ومع ذلك، فقد كانت هذه النزاعات طيلة مدة الثمانيات والتسعينات من القرن الماضي، نزاعات ومواجهات محدودة، ولكنها كانت دامية، يقوم بحلها زعماء القبائل بمعاونة بعض المسؤولين الحكوميين المحليين بين الأطراف المتنازعة وتقوم الحكومة في أحيان كثيرة بتحمل تكاليف دية المقتولين من الطرفين(١).

ومن المفيد الإشارة، الى أن هذه الصراعات والنزاعات بدأت تزداد حدتها باطراد مع تكرار تعرض القبائل الرعوية، التي معظمها من أصول عربية لعمليات سلب ونهب منظمة من قطاع الطرق واللصوص الذين يغيرون عليهم وعلى قطعانهم لسرقتها، ويمكن ان نلحظ تنامي أعداد هؤلاء مع استمرار سوء الأوضاع الاقتصادية في المنطقة مما تمخض عنه ما عرف لاحقاً بظاهرة(النهب المسلح) التي شكلت تحدياً مستمراً للحكومة المركزية وحكومات الولايات المحلية، لعجزهما عن تحجيمها أو الحد منها(٢).

وقد تفاعل كثيراً في الأزمة ضغط الأهمية الاقتصادية للإقليم زراعياً وصناعياً، مع العصبية العرقية القبلية التي اجتاحته منذ وقت مبكر. ويبدو أن، عمليات السلب والنهب سالفة الذكر، تصاعدت وتيرتها بعد تزايد الاهتمام الحكومي بالثروة الحيوانية، اثر الارتفاع الملحوظ في صادرات السودان من اللحوم والماشية آنذاك، حتى فاق دخل البلاد من هذه الصادرات وارداتها من القطن المحصول الرئيسي للبلاد عام ١٩٨٥(٣).

ولعل هذا الاهتمام من السلطات السودانية، كان واحداً من ابرز الأسباب والدوافع التي دفعت بها، منذ عام ١٩٨٥ حتى الآن، للوقوف الى جانب القبائل العربية الرعوية على حساب نظيراتها القبائل الأفريقية الزراعية، وذلك على أساس

---

(١) عماد عواد،((أزمة دارفور(السودان): تعدد الأبعاد وتنوع الإشكاليات))، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٧، العدد ٣٠٨، تشرين اول ٢٠٠٤، ص ص٥٠-٥١.

(٢) موقع دار الأنصار http://www.daralansar.com
Thawshington post, jan 13,2005.

(٣) الطيب، المصدر السابق، http;//www.Dar Four news.net

اقتصادي وليس على أساس عرقي، فقد تركت وكما يظهر، انطباعاتها السيئة لدى أبناء القبائل الأفريقية الزراعية ودفعتها لاتهام الحكومة بالانحياز الى جانب القبائل العربية على حسابها.

ولا بد لنا من الإشارة، الى الأهمية الاقتصادية التي يتمتع بها إقليم دارفور حيث يزرع فيه الى جانب إقليم كردفان المجاور له ما يقارب خمس إنتاج الصمغ العربي في العالم، فضلا عن المحاصيل الزراعية الأخرى، كما توجد فيه نسبة كبيرة جدا من قطعان الماشية التي تقدر بملايين الرؤس في السودان، مما جعل الإقليم مركزا مهما لانتاج وتصدير اللحوم والماشية في السودان[١].هذا فضلا عن وجود المعادن كالحديد والنحاس واليورانيوم[٢]، إضافة الى مخزون نفطي واعد. إذ أكدت الأبحاث الجيولوجية التي قام بها المنقبون الألمان بأشراف البرفسور كليتش احتواء ارض السودان، ومنها ارض دارفور على افضل المناطق البكر الفتية بالنفط المرتفع الجودة في العالم، فاثار ذلك اهتمام العديد من الدول الكبرى، وفي مقدمتها الصين والولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وغيرها. واضحى ذلك حافزا مهما لضغط قوى التمرد في مباحثاتها مع الحكومة، للمطالبة بحصص عادلة من عائداتها المالية، او الاستمرار في التمرد[٣].

---

(١) للتفاصيل ينظر: يوسف عبد الله صايغ، اقتصاديات العالم العربي، التنمية منذ العام ١٩٤٥، ج ٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ١٤ وما بعدها.

(٢) يزخر الإقليم بثروات معدنية هائلة متمثلة في جبال الحديد وأيضا النحاس الذي يوجد في منطقة حفرة النحاس بالقرب من حدود دولة أفريقيا الوسطى واليورانيوم الذي صار الحافز الأكبر للصراعات الدولية المعاصرة. النحاس، المصدر السابق، ص ٨٢.

(٣) أكدت هذه الدراسات وجود ١٣ موقعاً مهم للنفط في الإقليم حيث تمثل مساحة ٥٢ ألف كيلومتر مربع. إجلال رأفت،((أزمة دارفور: أبعادها السياسية والثقافية))،مجلة المستقبل العربي، بيروت،السنة٢٧،العدد٣١٢، شباط ٢٠٠٥ .Sudun Teribwon. jan 4, 2005

ومما زاد من تدهور الأوضاع الأمنية في الإقليم، بل في عموم السودان، اندلاع تمرد الجنوب عام ١٩٨٣[١]، فكان هذا التمرد مصدراً مهما لتدفق السلاح والمقاتلين الى دارفور القريبة من مسرح العمليات العسكرية لمدة تزيد على ٢٠ عاماً، بتشجيع من قادة التمرد. فكان ذلك كفيلاً بإشاعة حالات التوتر وعدم الاستقرار واستمرار المواجهة فيه[٢]، كما وقع الإقليم أيضا، في دائرة استقطاب الحكومات المتعاقبة في مواجهة هذا التمرد، من خلال السعي لتجنيد الولاءات لسياستها في مواجهة تطورات هذه الحرب، وكذلك لمواجهة معارضيها[٣].

انعكاس اضطراب دول الجوار:

عانى الإقليم وتأثر كثيراً من الإضطراب والمشاكل السياسية التي حدثت في دول الجوار، كالحرب الأهلية التشادية[٤] والتدخل السوداني والليبي والفرنسي فيه، وظهور الفيلق الإسلامي التشادي المدعوم من ليبيا واصبح الإقليم آنذاك مثابة عسكرية للاهتمام أو الانطلاق منه[٥].

---

(١) للتفاصيل ينظر: أبيل ألير، جنوب السودان التمادي في نقص المواثيق والعهود، ترجمة بشير محمد سعيد، لندن، ١٩٩٢، ص ١٠ وما بعدها.

٢) The Washington Istitute For New East Polticy .

في موقع جامعة كولومبيا. http://cboenet.org.

(٣) كاظم هاشم نعمة،((أزمة دارفور:السودنة والعروبة والتدويل والافرقة)) مجلة المستقبل العربي،(بيروت)،السنة٢٧،العدد٣١٤،نيسان٢٠٠٥،ط٩١.

(٤) بدأت بوادر الحرب الأهلية في تشاد مطلع ثمانينات القرن الماضي بين أطراف عديدة فيه.فدعمت ليبيا حسين عويدي وبدأت تدخلها الفعلي عام ١٩٨٠.في حين ساعد السودان وفرنسا حسين هبري، للتفاصيل ينظر:عبد العباس كريم حسان،المشكلة التشادية،مطبعة الرواد،بغداد، ١٩٨٢،ص٣١ وما بعدها.

(٥) كان هذا الفيلق رأس حربة في الإستراتيجية الليبية لنشر القومية العربية الإسلامية في تشاد وأفريقيا. رأفت، المصدر السابق، ص ١٠٢.

كما سهلت هذه الحرب، الى حد كبير، تدفق السلاح بكميات كبيرة[١]. فضلا عما أدخلته قوى المعارضة لحكم الرئيس نميري من الأسلحة مختلفة الأنواع عام ١٩٧٦ وإخفاءها في أحد وديان الإقليم. وقد اتسعت هذه الظاهرة في ظل غياب جهود الأجهزة الأمنية المختلفة للتعامل معها والحد منها، مما سهل على القبائل في دارفور اقتناءها ومن ثم استخدامها في نطاق واسع في الاشتباكات والنزاعات التي أخذت تندلع في دارفور آنذاك[٢].

ومنذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، تجدد نشوب الاشتباكات المسلحة على نطاق واسع في الإقليم، بعد نزوح أعداد كبيرة من القبائل الرعوية مع قطعانها نحو جنوب الإقليم قبل الوقت المعتاد لذلك النزوح، مما ترتب عليه اشتباكات على نطاق واسع غزاها التخلف وانتشار الأسلحة في أيدي كلا الطرفين، والغياب الواضح لدور الدولة وأجهزتها الأمنية فيه[٣].

الصراع العرقي وتداعياته:

ومما أجج الصراعات وعمق الخلافات، دخول عامل آخر بدا اكثر خطورة على مستقبل السودان، وهو عامل الخلافات على أساس عرقي، لاتهام بعض قادة القبائل الأفريقية من المساليت والفور وغيرها، الحكومات السودانية بالتقصير وتعمد تهميش دورهم بمنح أبناء المجموعات العربية، على حد زعمهم، مناصب مهمة في الإقليم على حسابهم. ويرى البعض ان بوادر هذه الظاهرة في عهد احمد إبراهيم

---

[١] زهيرعبد الحسين مهدي، الأوضاع السياسية في تشاد بعد الانسحاب العسكري الليبي الفرنسي، بلام، بغداد، ١٩٨٥، ص ٤-١٧.

[٢] عبد العظيم مناف،((دارفور على طريق الجنوب))،مجلة الموقف العربي، القاهرة،عدد٢٩حزيران ٢٠٠٥. http://www.elmawkefalarabi.com .

[٣] Scott Straus,(DarFour and the Lenocide Debate) , Foreign Affairs.january/February 2005.

دريح[١]، الذي كان من قبائل الفور والذي تولى الإدارة في الإقليم في عهد الرئيس نميري وقام بتوزيع المناصب المهمة في ولايات الإقليم لابناء الفور، فاثار ذلك حفيظة بعض القبائل العربية، ومنهم الزغاوة الذين يعدون من اكثر القبائل وجودا في الإقليم وهم مع ذلك بعيدون عن المشاركة في السلطة[٢].

كان ذلك كما يظهر، أحد النتائج السلبية التي ترتبت على بعض الإجراءات الإدارية والسياسية التي قامت بها الحكومات السودانية المتعاقبة، ومنها الغاء الإدارات الأهليـة[٣].وهو نظام معتمد في الأقاليم السودانية منذ عام ١٩١٦ ما يقوم أساسا على نوع من التنسيق السياسي والاجتماعي في تسيير الشؤون العامة وعلى الخلافات في الإقليم يعتمد فيه النظام على نخبة من زعماء القبائل والمجموعات العرقية(العربية والأفريقيـة)[٤]، فكان بذلك، أداة تنظيمية فاعلة أسهمت في أحداث نوع من الاستقرار والتوازن في هذه الأقاليم، فمن خلالها كان يتم تنسيق هجرات القبائل المتأثرة بالظروف الطبيعية والقبائل الأخرى التي يمكن أن تستقبل وفادتهم. فجاء حل حكومة الرئيس جعفر نميري عام ١٩٧١ للإدارة الأهلية، وكما هو ظاهر، ضربة موجعة لنمط التنظيم السياسي والاجتماعي السائد في دارفور، لاعتماد السلطات السودانية على نمط من الحكم الإقليمي يستنهض المنافسة للوصول والهيمنة على المناصب القيادية وانتخاب مجلس الشعب المحلي على

---

(١) تولى حكم الإقليم بعد المصالحة بين الرئيس نميري والصادق المهدي وحزب الأمة الذي ينتمـي اليـه دريـج آنـذاك. موقـع المجلـة السـودانية علـى شـبكة المعلومـات، ..comhttp://www.sudanjornal

(٢) صحيفة أخبار اليوم، الخرطوم، ٢٤ تشرين أول ٢٠٠٤.

(3) للتفاصيل ينظر John Howell, local Government and plitics in the sudan, Khartoumuni, Khartoum, 1974. P13-50.

(٤) للتفاصيل ينظر:جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩-١٩٣٩، ترجمة هنري رياض، ط٢، المطبوعات العربية للتأليف والنشر، الخرطوم، ١٩٨٧، ص ص ١٨ وما بعدها: محمد عوض حسن، السودان الشمالي سكانه وقبائله، القاهرة، ١٩٥٩، ص ص ٥-١٢.

أساس قبلي محض[١]، فادى ذلك الى استشراء النزاعات في ظل الفراغ الذي أحدثه حل الإدارة الأهلية ولم يفلح نظام مؤتمرات الصلح الذي أقامته حكومة الإنقاذ منذ منتصف التسعينات في الإقليم في حل واحتواء هذه النزاعات القبلية المحلية في الإقليم[٢].

التضاد السياسي الداخلي في السودان:

وفي الإطار ذاته، كانت النخب وقيادات القبائل(العربية والأفريقية)، خلال مدة حكم الديمقراطية الثانية(٨٥-١٩٨٩)، قد دخلت في دائرة الصراع السياسي لحزبي الأمة بزعامة آل المهدي، والاتحادي الديمقراطي بزعامة محمد عثمان الميرغني، فكانت القبائل العربية تمثل قاعدة مهمة لحزب الأمة وطائفة الأنصار في الإقليم، في حين مثلت القبائل ذات الأصول الأفريقية، الكتلة المؤيدة للحزب الاتحادي من خلال المنافسة على المقاعد البرلمانية وعلى الإدارة في الإقليم. فقد اسهم هذان الحزبان كما يبدو، عن قصد او بغيره، في تأجيج الصراعات والنعرات العرقية بين قبائل دارفور المختلفة[٣].

في فترة حكم الإنقاذ، حاولت الجبهة الإسلامية بزعامة حسن الترابي استقطاب النخب والقبائل الدارفورية في مواجهة نفوذي حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي فكان لذلك نتائجه السلبية في زيادة حدة التوترات التي بدأت تتصاعد وتيرتها في الإقليم، وتطورت الى تمرد عسكري مسلح فيه[٤].

ومما زاد من حدتها كما يبدو، إصرار سلطة الإنقاذ على إقامة نظام سياسي على أساس الحزب الواحد، المتمثل بالمؤتمر الوطني الذي تأسس عام ١٩٩٤، تنظيما

---

[١] النحاس، المصدر السابق،ص٧٠ وما بعدها،المحجوب عبد السلام،(تجاهلو تاريخ الإقليم. فانقلب السحر على الساحر) صحيفة الشرق الأوسط،(لندن)، ٣٠حزيران٢٠٠٤.

[٢] http://www.save Darfour.org.

[٣] محمد الحسن احمد،((السدوان في نفق الهوية وطمسها))، صحيفة الشرق الأوسط،(لندن)،٢٩ نيسان ٢٠٠٤.

[٤] سليمان، المصدر السابق، موقع، دار الأنصار، المصدر السابق.

سياسيا موحدا بديلا عن كل التنظيمات السياسية والذي أنيطت قيادته للترابي. دعا الحزب كل السودانيين ممن اكملوا الثامنة عشرة للانتماء اليه، في مجتمع تعرف وتعايش مع التعددية الحزبية والتنوع السياسي لسنوات طويلة[١]. والراصد لإجراءات السلطة هذه، يجدها، كما يظهر، في إطار محاولات سحب البساط من تحت أقدام التنظيمات السياسية الأخرى ذاته القاعدة السياسية العريضة، كحزب الأمة والاتحادي الديمقراطي وغيرها من الأحزاب والتجمعات السياسية السودانية الأخرى.

ومع ذلك فقد فشل نظام الإنقاذ في إجراءاته السابقة، لاشتداد حدة المعارضة السياسية له داخل السودان وخارجه من القوى السياسية الأخرى، الى حظر نشاطها منذ عام ١٩٨٩[٢]. وفي محاولة لاحقة، ولاحتواء هذه المعارضة والتخفيف من حدتها، أعلنت السلطة تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية عام ١٩٩٦ فاز فيها البشير بنسبة ٧٥% من مجموع الأصوات، وحزب المؤتمر الوطني[٣]. وفي عام ١٩٩٨ وضعت الحكومة دستورا سمح بموجبه بالتعددية الحزبية في السودان، ومع ذلك فقد ظلت غالبية قيادات الأحزاب السودانية خارج البلاد عازفة عن المشاركة في العملية السياسية مع سلطة الإنقاذ باستثناء بعض الانشقاقات[٤].

كما حدثت خلال هذه المدة أيضا، محاولات جادة للتقارب بين بعض هذه القوى فيما بينها، أهمها تلك التي وقعت بين حسن الترابي والصادق المهدي عام ١٩٩٩،

---

[١](in side sudan , Revolation in Zanzibar)) American Diplomacy.volvII Novmber 1, 2002: هاني رسلان،((ماذا بقي من حسن الترابي))، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، صحيفة الأهرام، القاهرة. http://www.acpss.ahram.org.eg

[٢] حيدر إبراهيم علي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٧٥ وما بعدها.

[٣] عبد السلام، المصدر السابق.

[٤] جرت محاولات لاحقة للمصالحة مع بعض القوى السودانية في الخارج وفي مقدمتها التجمع الوطني الديمقراطي المعارض. صحيفة الأهرام، القاهرة، ١٩ حزيران ٢٠٠٥.

على خلفية صراع الترابي مع البشير، وعلى خلفية الخلاف الذي دب داخل التجمع المعارض للسلطة، والذي كان حزب الأمة جناح الصادق المهدي أحد مؤسسيه[١].

وتجدر الإشارة، إلا أن الانشقاق الحاصل في الحزب الحاكم جاء على خلفية تعدد مرجعيات اتخاذ القرار، سواء داخل الحزب أو داخل الحكومة، بين الترابي رئيس البرلمان وامين عام الحزب الحاكم، وبين الرئيس البشير. والذي حسم لصالح البشير، بعد حل البرلمان واعلان حالة الطوارئ في كانون أول عام ١٩٩٩ ومن ثم تجميد الأمانة العامة للمؤتمر الوطني، ليصبح فيما بعد حزب المؤتمر الشعبي بقيادة د. حسن الترابي، فيما بقي البشير يقود الحزب الحاكم[٢].

كان للانشقاق السالف الذكر،كما هو معروف، تأثيراته السلبية الواضحة على استقرار الأوضاع الداخلية في السودان عموما وفي دارفور خصوصا ولعل اخطر ما فيها محاولة شقي النظام المختلفين والمستندين على قواعد الجبهة الإسلامية، احداث اختراق للمجموعات القبلية في دارفور وبقية أقاليم السودان، فأدى ذلك الى ظهور نوع من الزعامات القبلية والجهوية في قيادات وقواعد الجبهة الإسلامية، القاعدة الأساسية للمؤتمر الوطني الحزب الحاكم والمؤتمر الشعبي الحزب المعارض[٣]. ويتمثل البعض بما حدث في مؤتمر تاسيس الحزب الحاكم عام ١٩٤٤، إذ تكتل أعضاء الحزب في الإقليم مع مرشح من أبناء دارفور، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل سعت كتلة دارفور في المؤتمر الوطني الى بناء تكتل داخل الحكومة لفوز مرشحها، فاحدث ذلك نوعا من عدم الثقة. واصبح قادة الإنقاذ

---

[١] صحيفة الاتحادي، الخرطوم، ٦ أيلول ٢٠٠٥.

[٢] صحيفة الاتحادي، المصدر نفسه، رسلان، المصدر السابق.

[٣] مثال حول صراع النخبة السودانية في عهد الإنقاذ ومحاولات فئة معينة السيطرة على مقاليد البلاد ينظر: مقالة الحاج وراق((مأرب الفيّء:انهيار قطاع أم انهيار مشروع))،صحيفة الصحافة، الخرطوم،١٣ أيلول ٢٠٠٥.

يتشككون من ولاء كل عضو من دارفور، ويعتقدون أن ولاء هؤلاء لأقاليمهم وعصبياتهم القبلية أقوى من ولائهم للحكم والحركة الإسلامية عموما[١].

هناك تناقضات واضحة في تحديد مدى مسؤولية الحكومة والجبهة الإسلامية في خلق التكتلات المناهضة لها. فهناك رؤى ووجهات نظر تقول ان الحكومة السودانية اعتمدت بشدة على القواعد الإسلامية في دارفور لتعزيز وجودها وسلطتها في السودان، إن الأمر استمر على ذلك لحين وقوع الخلاف وحدثت الافتراق بين حزب المؤتمر الشعبي بقيادة الترابي وبين المؤتمر الوطني بقيادة الرئيس البشير، بعد انفصال الترابي عن الحزب الحاكم، وتكتل بعض قواعد الجبهة الإسلامية في دارفور الى جانب الترابي وحزبه ضد السلطة والمتمثلة في إحدى حركات التمرد،وهي حركة العدل والمساواة[٢].

في حين يرى آخرون، إن الحكومة السودانية سعت ومن خلال الجبهة الإسلامية الى احداثه التكتل المناهض لها. وذلك لقيام الجبهة الإسلامية بالاعتماد على الجهوية والفئوية والقبلية وسعيها لتصفية القبائل المناهضة لها من خلال عمليات السلب والنهب وحرق القرى التي وضحت خلال السنوات السابقة بين عامي ١٩٨٩–٢٠٠٠ م[٣]. وكان هناك محاولات لتهدئة الوضع، إلا انه كما يرى البعض، يصب في خانة ان الحكومة والجبهة الإسلامية تنفذ مشروعا حسب زعمهم يهدف الى تصفية القبائل الأفريقية أو إخراجها على اقل تقدير من مناطقها الى خارج الحدود، وهو ما استقر للأسف، في أذهان أبناء الإقليم من غير العرب وحركهم لمواجهة السلطة، لأنها تدعم القبائل العربية ضدها[٤].

---

(١) سليمان، المصدر السابق، صحيفة الشرق الأوسط، لندن،٢٦ تموز ٢٠٠٤.

(٢) صحيفة الحياة لندن، ٢٨ تموز ٢٠٠٤. http://www.daralhayat.net.

(٣) أبو عبيدة عبد الله،((النزعات الجهوية والقبلية في الاحزاب لسودانية، الحركة الإسلامية نموذجا،من بولاذ لعلي الحاج))، صحيفة الرأي العام، الخرطوم، ٢٧ تموز ٢٠٠٤.

(٤) احمد ضحية،((دارفور:حول جذور الأزمة واسبابها ومألاتها))الفصل الثالث،موقع الحوار المتمدن، ٥ ايار ٢٠٠٥، http://www.rezgar,com ؛عبد الله،المصدر السابق.

والراجح ان مرد الموقف السلبي السابق للسلطة والجبهة الإسلامية، يتضح في قيام الحركات المتمردة في الإقليم بالاعتماد على القبائل الأفريقية وبدعم كامل من حركات التمرد الجنوبية. وفي طليعتها حركة بولاد[١] عام ١٩٩١ الذي انشق عن الجبهة الإسلامية والسلطة، واتجه الى الحركة الشعبية لتحرير السودان الجنوبية، واعتمد أيضا على القبائل الأفريقية[٢]. ومن ثم جبهة دارفور التي اعتمدت هي الأخرى أيضا على هذه القبائل، مما دفع السلطة ، برد فعل سياسي على ذلك الى ترجيح القبائل العربية وبعض القبائل الأفريقية الموالية لها وتنظيمها في الميليشيات الشعبية وتوجيهها لمواجهة تمردات القبائل الأفريقية الأخرى، بعد تحول النزاعات المحلية الى عمليات سلب ونهب منظمة من قبل كلا الطرفين ليتطور الأمر الى تمرد واضح، اتضحت معالمه في شباط ٢٠٠٣، بقيادة حركة جيش تحرير السودان[٣]،وحركة العدل المساواة[٤]ذوات القواعد الأفريقية الواضحة[٥].

وتجدر الإشارة، الى ان الحكومة واجهت في السنوات اللاحقة منذ عام ٢٠٠٠ مجموعة من الاشتباكات المسلحة في الإقليم، عدتها الحكومة في حينها لا تخرج عن الإطار الأمني، وبمثابة نزاعات محدودة أو أعمال نهب وسلب مسلح محدودة التأثير[٦].فيما عدتها حركات التمرد، بمثابة الشرارة الأولى التي ابدأت تضرب دارفور بشكل عصيان قبلي، رافقه عصيان مماثل في شمال الإقليم وجنوبه بشكل

---

[١] هو المهندس داؤد يحيى بولاذ،أحد ابرز أعضاء الجبهة الإسلامية في دارفور، كان رئيسا للاتحاد والطلبة في جامعة الخرطوم عامي١٩٧٧-١٩٧٨.

[٢] صحيفة أخبار اليوم، الخرطوم، ٤ تشرين أول ٢٠٠٤.

[٣] تأسست هذه الحركة في شباط ٢٠٠٣ من قبائل الزغاوة والفور والمساليت بزعامة عبد الواحد نور، ودعت الى وقف الميليشيات العربية المسلحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمشاركة في السلطة .

[٤] تشكلت هذه الحركة في عام ٢٠٠٣، وهي مكونة من قبائل الزغاوة والفور والمساليت بقيادة خليل إبراهيم من قبائل الزغاوة.

[٥] عبد الله، المصدر السابق.

[٦] رأفت، المصدر السابق، ص ٨٨ وما بعدها.

حركات قبلية، يصفها المتمردون بأنها ٠٠((تكونت للذود عن حياض أهلها في ظل تجاهل المركز للضغوط التي بدأت آنذاك٠٠)) رد فعل على دعم النظام٠٠((للقبائل العربية في غاراتها على بعض القبائل الأفريقية) حسب زعمهم[١].

وربما نستطيع إرجاع سوء الإدارة وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وما تبعها من انهيار واضح في الكثير من القيم الاجتماعية، وظهور عصابات السلب والنهب، ومن ثم حددت التمرد، الى سوء توزيع الخطط التنموية التي اعتمدتها الحكومات السودانية المتعاقبة منذ استقلاله وحتى الآن، إذ يظهر فيها تركز هذه الخطط على مناطق معينة من السودان دون غيرها[٢].

ففيما يخص دارفور، اثبتت الإحصاءات الواردة، ان الحكومتين الاولى ١٩٥٦-١٩٥٨ والثانية ١٩٥٨-١٩٦٤، كانتا من أسوأ الأنظمة الوطنية التي حكمت السودان من حيث التوزيع العادل في إشراك أبناء غرب السودان، في السلطة والثروة. فعلى سبيل المثال، انخفض نصيب الإقليم في حكومة الفريق عبود الى صفر بالمائة في هذا الشأن على الرغم أن نسبة سكانه الى مجمل سكان السودان كانت ٣١,٧ بالمائة وبطبيعة الحال، لم يكن الإقليم بأوفر حظا في ظل الحكومات السودانية الأخرى،ومنها حكومة الإنقاذ، التي لم تتمكن من تحقيق الخطط التسوية الشاملة لعموم السودان[٣].

العلاقات الخارجية والمواءمة بين الأسلمة والعلمنة:

هناك عامل آخر لا يقل خطورة ولا يمكن إغفاله، يتمثل في الموقف الدولي والإقليمي من تبني النظام السوداني، للنهج الإسلامي وتطبيق قوانين الشريعة

---

(١) درقو الكورماوي،((الهوية السودانية بين شد الافريقية وجذب العروبة))، دارفورنيوز ، ٧ أيلول ٢٠٠٥. http://www.Darfour news.net.

(٢) للتفاصيل ينظر :كاردل كولينز،التطور الاقتصادي والصراع السياسي في السودان، ترجمة حازم صاغيه، بلام، بيروت، ١٩٧٦، ص ١٥ وما بعدها.

(٣)جماعةطلاب الحق والعدالة،الكتاب الأسود،(١٩٩٩)،.http://www.geocites.com

الإسلامية المعروفة(بقوانين سبتمبر) التي وضعها الرئيس جعفر نميري في أواخر سني حكه[١]. وسعي الجبهة الإسلامية لاقامة قاعدة إسلامية في السودان، بغية إقامة نظام إسلامي يدعو لصحوة اسلامية عالمية[٢].وكذلك لوجود قواعد بعض التنظيمات الإسلامية المتشددة المناهضة لبعض الأنظمة الإقليمية المحيطة بالسودان وللغرب وتزامنها مع ظهور تنظيمات مماثلة في هذه الدول، مما أثار مخاوف العديد منها[٣]. وربما في هذا الإطار، نستطيع ان نتلمس رداءة العلاقات بين السودان ومصر وتشاد وأفريقيا الوسطى وأثيوبيا وغيرها[٤] ومحاولتها التكتل لتطويق المد الإسلامي المتنامي في السودان، وسعيها لإثارة المشاكل الداخلية في وجه الحكومة، من خلال دعم وإثارة الفئات المعارضة لتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية على وجه الخصوص، وهو ما اتضح في دعوات قوى التمرد في دارفور[٥].

ولعل هذا يفسر لنا الاهتمام العالمي المفاجئ والمتزايد بدارفور والسعي لتدويلها، مما يعكس أيضا من وجهة نظرنا وجود مساع صهيونية وغربية تستهدف في

---

[١] سميت كذلك نسبة الى شهر سبتمبر عام ١٩٨٣ انه حدثت فيه ضده القوانين، والتي تؤكد على تطبيق الشريعة الإسلامية في كل الأحكام الصادرة عن المحاكم السودانية. وقد أثارت حولها العديد من ردود الفعل سودانيا ، للتفاصيل ينظر: حيدر طه، الأخوان والعسكر، بلام، القاهرة، ١٩٩٣.ص٨٠ وما بعدها.

[٢] ارسلان، المصدر السابق:حيدر،المصدر السابق، ص ١٤٤ وما بعدها.

[٣] نبيل عبد الفتاح،((المجتمع المدني مدخلا لتطوير العلاقات المصرية السودانية))، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٧، تموز ٢٠٠٤: http://www.slyassa .org.eg.

[٤] طه، المصدر السابق، ص ٨٠ وما بعدها.

[٥] أكد العديد من قادة هذه الحركات ضرورة إلغاء هذه القوانين والسعي لفصل الدين عن الدولة. للتفاصيل ينظر: مواقع حركة العدل والمساواة وحركة جيش تحرير السودان على شبكة المعلومات(الانترنيت).

الأساس وحدة السودان، لكونه دولة كبيرة[١]. حيث رشحت بعض المخططات التي تدعو الى تفتيته الى مجموعة دويلات متناحرة فيما بينها. واحدة مسلمة في الشمال وواحدة نصرانية في الجنوب تقف حاجزا أمام زحف الإسلام في أفريقيا، وتفسح المجال واسعا أمام الجمعيات الإرسالية التبشيرية لممارسة دورها ونشر المسيحية بين أهالي الجنوب وأفريقيا، ثم دولة أفريقية في الغرب رغم كون أهلها مسلمين،لكن اللعب يتم هناك بورقة العرقيات(عرب وأفارقة)[٢]. ومن اللافت للنظر،تصدر المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة قائمة المنظمات الدولية المهتمة بالأزمة، وسعي بعضها لتنظيم حملة للتبرع لاهل دارفور ومناصرتهم واقامة ورش عمل دينية لتتخذ مواقف احتجاجية ضد ما أسموه بالعنف المستشري غرب السودان[٣].فضلاعن الدعم اللوجستي الذي تقدمه(إسرائيل)لبعض قوى التمرد عن طريق ارتيريا[٤].ان المد الجغرافي في مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تروج له الولايات المتحدة الأمريكية، يؤكد أن قضية دارفور ليست بعيدة عن هذا المشروع الاستعماري الأمريكي، كما إن الإدارة الأمريكية كانت قد وضعت السودان ضمن قائمة محور الشر منذ أيام الرئيس بوش الأب. ثم في إدارة الرئيس كلنتون[٥]، لا سيما بعد تواجد أسامة بن لادن وبعض أعضاء تنظيمه على ارض السودان وتبنيه

---

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي، صحيفة الأهرام. http://www.ahram.org.eg .

(٢) مجلة الموقف العربي، مصدر سابق.

(٣) صحيفة الأسبوع الأدبي،(دمشق)، ١٥ كانون ثاني٢٠٠٥، ص ٣-٥.

(٤) اتهم وزير الخارجية مصطفى عثمان إسماعيل(إسرائيل) بلعب دور في تعقيد أحداث دارفور ،موقع العربية نيت،٨ اب٢٠٠٤. http://www.alarabiya.net.

(٥) السرسيد احمد،((تحركات أمريكية بين الساحتين الأفريقية والعربية))، صحيفة الشرق الأوسط،لندن،٣ تموز٢٠٠٣؛انظر تصريحات وزير الخارجية السوداني مصطفى عثمان إسماعيل،العربية نت في١٠أيلول ٢٠٠٤:حول الموقف الأمريكي الذي يصب في حملة الانتخابات الأمريكية آنذاك.

إقامة بعض المشاريع التي كان منها مصنع الشفاء للأدوية[١].كما أن التصعيد في الموقف الأمريكي تجاه أزمة دارفور حركته الى حد بعيد الضغوط الداخلية التي تعرضت لها إدارة الرئيس بوش الابن لتفويت الفرصة على مناهضيه الديمقراطيين وإجهاض محاولاتهم لاستغلال الأزمة لصالحهم في الانتخابات الرئاسية نهاية عام ٢٠٠٤[٢]. كما كانت للجوانب الاقتصادية حضورها بالتأثير في الإدارات الأمريكية كالداخلية والخارجية ووكالة الاستخبارات ومجلس الأمن القومي، التي كانت على علم دقيق بالأبحاث الجيولوجية التي أكدت وجود احتياطي واعد لنوعية مرتفعة الجودة من النفط في الإقليم، فضلا عن وجود المعادن الأخرى[٣].

ان العوامل الطبيعية والمناخية، والتنوع والبعد الاثيني، قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بالعوامل السياسية الداخلية، المتمثلة بسوء الإدارة وتوزيع السلطة والتهميش المتزامنة مع سوء البرامج لاقتصادية والتنموية، وضعف واضح للسلطة المركزية، فضلا عن الصراعات والتجاذبات الحزبية وما اعتراها من تكرار متعدد للانشقاقات الداخلية. كل ذلك التنوع كان رصيدا لم يحسن استغلاله، كما يبدو، من النخب السودانية في غالب الأحيان. ما جعل هذا التنوع في السودان يتحول الى عبء هدد وجود السودان بوصفه بلدا موحدا في حد ذاته، في وقت اصبح فيه دور الدين في السياسة قضية ساخنة لم يعد من الممكن تجاوزها أو تجاهلها. كل هذه العوامل وكما يظهر، أهلت السودان لان يكون أرضا خصبة لاندلاع التمرد في دارفور في شباط ٢٠٠٣، معرضا السودان لضغوط خارجية وصدور العديد من القرارات

---

(١) حول موقف الحكومة الأمريكية من وجود ابن لادن في السودان ينظر. Atterns of Global Terrorism ,1998, u.s Gorernment publcations ,((overview of state – sponsored Terrorism)) April 1998.http://www.ciaenet org.

(٢) هدى البكر،((الموقف الامريكي من أزمة دارفور))، مجلة السياسة الدولية القاهرة، العدد ١٥٩،كانون الثاني ٢٠٠٤.

.(٣) sudan tribune. Augast 10th, 2004

الدولية ضده، مما جعل السودان اليوم على حافة مفترق طرق يقوده أما الى الاستقرار والسلم أو نحو الصراع والانقسام.

Abstract

Darfor Crisis
Historical study on causes and challenges

Dr. ThāKir M. Abdullallah *

Sudan has witnessed many political developments sinec its depedence in 1956. These developments took various shapes according to the ethnic and cultural vriations in Sudan. Darfor crisis in Feb. 2003, on the one hand, came as a real reflection of the internal and external disputes that threw its shadow on Sudan competely. On the other hand, it refelected severe contradictions that were ongoing between the different groups in Sudan. The current study sheds lights on Darfor crisis. It delves into the history of this crisis and reasons behind it.

* Dept. Of History- College of Arts /University of Mosul.